

تحسن الظروف الاقتصادية في ظل ارتفاع أسعار النفط في الربع الثاني وتخفيف قيود الحظر

أبرز النقاط

- ارتفاع أسعار النفط والعودة التدريجية لأنشطة الأعمال وإعادة فتح المراكز التجارية ساهم في تحسن الظروف الاقتصادية إلى حد ما خلال الأسابيع الأخيرة.
- سعر خام برنت يصعد ٨٠% بالربع الثاني متخطياً حاجز ٤٠ دولاراً للبرميل، في حين تراجع إنتاج النفط الكويتي إلى أدنى مستوياته المسجلة في ١٦ عاماً لتصل إلى ٢,٢ مليون برميل يومياً في مايو.
- ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى تقليص مستوى العجز المالي هذا العام، إلا أنه سيظل مرتفعاً، مما يجعل التوصل إلى ترتيبات تمويلية أكثر إلحاحاً في الوقت الحالي.
- انخفاض معدل إنفاق المستهلكين بنسبة ٢,٦% فقط على أساس سنوي في يونيو يدعو للتفاؤل، حيث يعكس انتعاشاً قوياً مقارنة بالأشهر السابقة.
- استقرار معدل التضخم عند مستوى ١,٩% في مايو على الرغم من تأثير عمليات جمع البيانات بإجراءات الحظر المطبقة على مستوى البلاد.
- تباطؤ نمو الائتمان إلى ٤,٥% على أساس سنوي في مايو على الرغم من تسجيل مزيد من النمو بإقراض قطاع التجارة.
- مؤشر السوق العام لبورصة الكويت يرتفع بنسبة ٦% بالربع الثاني على أساس ربع سنوي على خلفية ارتفاع أسعار النفط وتخفيف قيود الحظر.

بصفة عامة، ما زلنا نتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً حاداً في العام الحالي بحوالي ٦% على خلفية كل من إجراءات الحظر لاحتواء تفشي الجائحة وسياسة الأوبك وحلفائها التي أدت إلى خفض إنتاج النفط المحلي إلى مستويات لم نشهدها منذ عام ٢٠٠٤. وقد ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٤% على الأقل في عام ٢٠٢٠، ومن المرجح أن يشهد القطاع الخاص انكماشاً بوتيرة أكبر. كما يتوقع أن تشهد انتعاشاً جيداً في عام ٢٠٢١ إذا تم احتواء الفيروس بشكل فعال وتعافت أسعار النفط إلى مستويات تقارب ٥٠ دولاراً للبرميل. وفي ذات الوقت، ساهم ارتفاع أسعار النفط في تخفيض توقعاتنا الخاصة بعجز موازنة العام الحالي. إلا أنه في ظل وصول العجز إلى أكثر من ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه ما يزال مرتفعاً، مما يجعل التوصل إلى ترتيبات لتمويل العجز من القضايا الملحة بشكل متزايد مع مواصلة مجلس الأمة مناقشاته حول قانون الدين العام الجديد.

انتعاش أسعار النفط في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والكويت تخفض إنتاجها النفطي

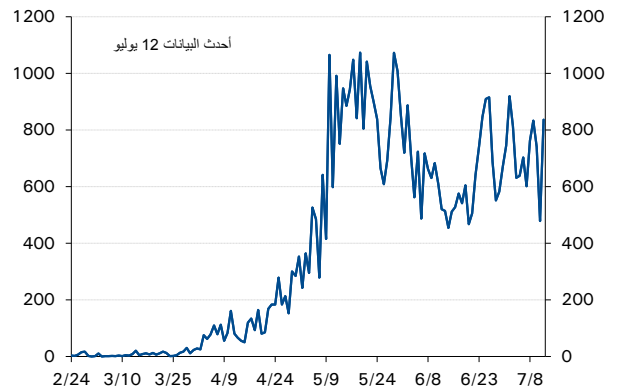
ساهم خفض الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج وتحسن توقعات الطلب على النفط في ظل خروج العديد من الدول من عمليات الإغلاق، في تعزيز أسعار مزيج خام برنت والتي شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة ٨٠% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ لتستقر عند أعلى مستوياتها المسجلة خلال ثلاثة أشهر وصولاً إلى ٤١,٠ دولاراً للبرميل (الرسم البياني ٢). ومن جهة أخرى، أنهى خام التصدير الكويتي تداولاته على ارتفاع بنسبة ٤١%، إذ وصل إلى سعر ٣٦,٣ دولاراً للبرميل، كما تجاوز مؤخرًا مستوى ٤٤ دولاراً للبرميل على خلفية ارتفاع العلاوات على أنواع النفط الخام المتوسط. إضافة لذلك، رفعت الكويت سعر البيع الرسمي لخاماتها (وهو فعلياً تقليل الخصومات مع أسعار أنواع النفط القياسية الأخرى) لأربعة أشهر على التوالي منذ الخصومات القياسية في أبريل.

وخلال شهر مايو، وهو الشهر الأول لتطبيق الأوبك وحلفائها لتعميق خفض حصص الإنتاج، سجلت الكويت معدل امتثال بنسبة ٩٥% مما أدى إلى تراجع الإنتاج من مستوياته القياسية المسجلة في أبريل والتي بلغت حوالي ٣,١٢ مليون برميل يومياً إلى ٢,٢٠ مليون برميل يومياً - أي أقل بقليل من المستوى المستهدف

أدى التعافي في أسعار النفط وتخفيف إجراءات الحظر وإعادة فتح أنشطة الأعمال التجارية ومراكز التسوق تدريجياً إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الكويت إلى حد ما خلال الأسابيع الأخيرة. إلا أن استمرار فرض الحظر الجزئي وعودة العديد من الشركات للعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية وفرض قيود صارمة على السفر قد يؤخر عودة الاقتصاد إلى مستوياتها الطبيعية قبل بدء الجائحة. وتبذل الحكومة أقصى جهودها لمواجهة استمرار ارتفاع عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس كوفيد-١٩ منذ منتصف يونيو، الأمر الذي قد يؤدي - إذا لم يتم السيطرة عليه - إلى إبطاء وتيرة إعادة فتح الأنشطة التجارية وتأخير تعافي ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين، وهي من العوامل الحاسمة لتحقيق انتعاش اقتصادي قوي (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١: عدد المصابين بفيروس كورونا في الكويت

(يوميًا)



المصدر: وزارة الصحة

وهناك بعض البيانات الاقتصادية التي صمدت بشكل جيد نسبياً في مواجهة هذه الظروف، ويشمل ذلك كل من الائتمان المصرفي والإنفاق الاستهلاكي، إذ انتعش الأخير في يونيو مقترناً من مستويات ما قبل الأزمة، وإن كان من المحتمل أن يكون قد تلقى دفعة مؤقتة من الطلب المكبوت وتأجيل سداد القروض. إلا أنه

للبرميل. وبالرغم من ذلك، فالوضع المالي للحكومة لا يزال تحت ضغط كبير. وقد يؤدي التأثير المزدوج لانخفاض أسعار النفط وخفض الإنتاج، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد إلى تقليل عائدات النفط إلى أدنى مستوياتها خلال 16 عاماً، في حين سيظل الإنفاق الحكومي مرتفعاً نسبياً، وإن كان بمعدل أقل من توقعات الموازنة نتيجة لجهود كبح الإنفاق. وعلى الرغم من أن البيانات الرسمية للعام الماضي (السنة المالية 2019/2020) لم يتم نشرها بعد، فقد يكون العجز قد وصل إلى 3,7 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة. كما استنفد صندوق الاحتياطي العام غالبية أصوله السائلة، ولا يمكن للحكومة إصدار أدوات دين جديدة في انتظار إقرار البرلمان لقانون الدين العام الجديد. وهناك بعض الخيارات الأخرى التي تتم مناقشتها للمساعدة في تمويل العجز والتي تشمل الحصول على القروض من صندوق الأجيال القادمة ووقف استقطاع حصص الصندوق مؤقتاً.

ويشير السيناريو الأساسي إلى أنه حتى مع التدابير الصارمة للحد من الإنفاق في السنة المالية 2020/2021 (والتي يمكن الإعلان عنها عند الانتهاء من الموازنة العامة قريباً) لن تكون كافية لإعادة الوضع المالي إلى مسار مستدام على المدى القريب، إذ يتوقع أن يصل العجز المالي إلى 10,3 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 32% من الناتج المحلي الإجمالي (11,3 مليار دينار كويتي، أو نسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي بعد استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة) مع الأخذ في الاعتبار تدابير خفض الإنفاق بقيمة 1,5 مليار دينار كويتي أو نسبة 7%. ويشمل ذلك تأثير خفض تكلفة شراء الوقود، هذا إلى جانب إمكانية خفض النفقات الرأسمالية أيضاً (بما في ذلك التأخيرات المرتبطة بإجراءات الحظر) وتدابير التوفير الأخرى. ويوضح الجدول أدناه سيناريوهين آخرين بناءً على افتراضات بديلة. ففي حالة بلوغ متوسط سعر النفط 50 دولاراً خلال العام الحالي وتمكن الحكومة من تعزيز جهودها لتقليص النفقات بقيمة 3 مليار دينار كويتي، فسيتم خفض العجز إلى 6 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي، قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة. وفي حال وصول سعر برميل النفط إلى متوسط 30 دولاراً للبرميل، فإن العجز سيصل إلى حوالي 14 مليار دينار، أو 49% من الناتج المحلي الإجمالي، في حال عدم اتخاذ أي إجراءات لخفض الإنفاق قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة.

سيناريوهات رصد المالية العامة

سيناريو ارتفاع سعر النفط	سيناريو انخفاض سعر الأساسي	سيناريو النفط	البنود
50	40	30 دولار/ برميل	سعر النفط
3,0	1,5	...	تخفيضات الانفاق
6,3-	10,3-	14,4-	رصيد المالية العامة قبل التحويل لصندوق الأجيال
18,1-	32,3-	49,0-	نسبة من الناتج
7,5-	11,3-	15,1-	رصيد المالية العامة بعد التحويل لصندوق الأجيال
21,7-	35,4-	51,5-	نسبة من الناتج
34,6	32,0	29,4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

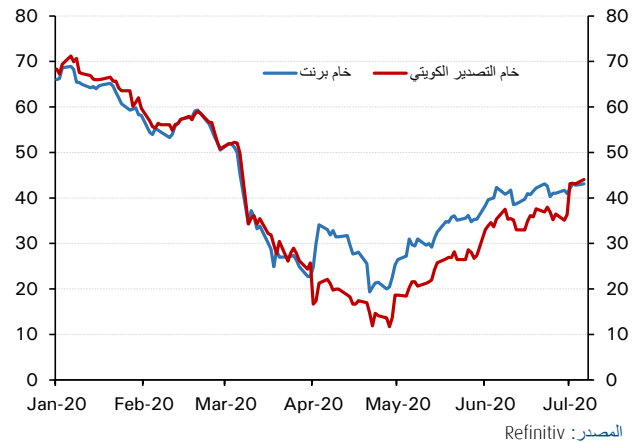
المصدر: توقعات بنك الكويت الوطني

وتعكس تلك السيناريوهات الشكوك التي تحيط بتوقعات أسعار النفط ومستوى الإنفاق الحكومي، والتي سيكون لنتائجها تأثير شديد على متطلبات التمويل الحكومية في هذا العام وفي الفترات المقبلة. إلا أنه حتى لو ارتفعت أسعار النفط وتم إقرار قانون الدين العام الجديد، فلا تزال هناك حاجة واضحة لبرنامج إصلاح مالي طموح لاستقرار أوضاع المالية العامة على المدى الطويل. وقد تضطر الحكومة إلى تطبيق بعض الإجراءات مثل خفض الدعم، وتطبيق إجراءات

البالغ 2,17 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يشهد شهر يونيو انخفاض إنتاج الكويت إلى 2,09 مليون برميل يومياً نتيجة للتخفيضات الطوعية الإضافية التي تبلغ 80 ألف برميل يومياً التي اتفقت عليها البلاد إلى جانب السعودية والإمارات وعمان. واعتباراً من يوليو، ستعود الكويت إلى حصص خفض الإنتاج المقررة من قبل الأوبك وحلفائها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى رفع حصة الإنتاج إلى 2,17 مليون برميل يومياً (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2: سعر النفط

(دولار للبرميل)

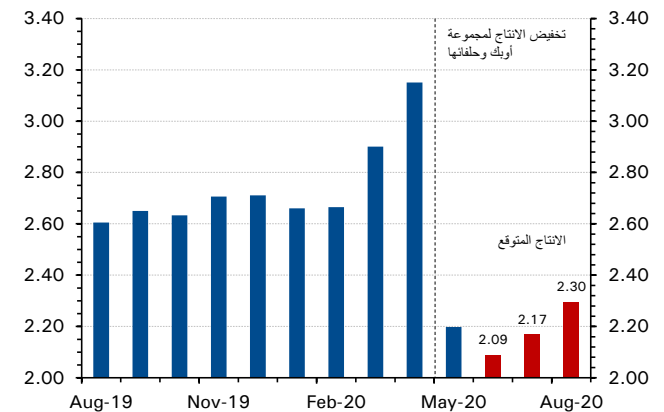


المصدر: Refinitiv

وسوف تساهم الإمدادات النفطية من حقلي الخفجي والوفرة في المنطقة المحايدة في تلك الزيادة المقررة، إذ يعاود الأخير عملياته التشغيلية في يوليو للمرة الأولى منذ عام 2015. وبدأ النفط يتدفق من حقل الخفجي البحري بطاقة إنتاجية 250 ألف برميل يومياً في فبراير بعد أكثر من خمس سنوات من التوقف. وكانت الكويت تضخ حوالي 100 ألف برميل يومياً قبل إغلاق الحقل تزامناً مع خفض الإمدادات في يونيو. وقبل عام 2015، كان حقل الوفرة البري ينتج حوالي 200 ألف برميل يومياً من الخام الثقيل جداً. وفي ظل حاجة المصافي في آسيا بصفة خاصة إلى درجات النفط الخام الثقيلة - وبالتالي استعدادها لدفع أسعار أعلى من الدرجات الخفيفة - فإن إعادة تشغيل خطوط الإنتاج في المنطقة المحايدة يعتبر مجدياً من الناحية الاقتصادية في هذه المرحلة.

الرسم البياني 3: الإنتاج النفطي للكويت

(مليون برميل يومياً)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط

استمرار ارتفاع العجز المالي، رغم صعود أسعار النفط

وفي ضوء الارتفاع الأخير لأسعار النفط قمنا بتعديل توقعاتنا لأسعار مزيج برنت ليصل في المتوسط إلى 40 دولاراً للبرميل مقابل توقعنا السابق والبالغ 35 دولاراً

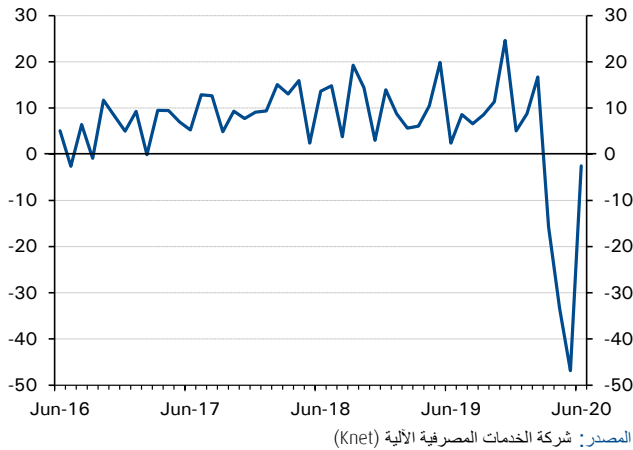
مع تحول سلوك المستهلك بوتيرة متسارعة والذي ساهم في إجراءات الحظر في تعزيزه.

وبالتزامن مع تحسن مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي، تحسنت ثقة المستهلك في نهاية الربع الثاني من العام الحالي، إذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن شركة أراء للبحوث والاستشارات من ٩٦ نقطة في شهر مايو إلى ٩٨ في يونيو نتيجة الارتفاع الملحوظ في مؤشر "فرص العمل الحالية" (١٢٧ من ٩٩) والمؤشرات الجزئية لبنند "السلع المعمرة" (٧٨ من ٥٢).

أما بالنسبة لمعدل فقدان الوظائف، فلا تزال التقديرات غير مؤكدة، إلا أنه يذكر أن أكثر من ١٥٠ ألف وافد قد غادروا الكويت منذ بداية الجائحة، إذ فقد البعض وظائفهم في حين كانت سمة دخول البعض بموجب تأشيرات الزيارة، كما أنه هناك نحو ٣٠ ألف شخص استفادوا من برنامج العفو الأميري لمخالف قانون الإقامة من جهة أخرى، فإن إقرار اللجنة البرلمانية مؤخراً لمسودة قانون لاعتماد آلية الحصص (كوتا) للعمالة الوافدة - إذا تم تنفيذه - سيساهم في إضافة المزيد من الضغط على أعداد العمالة الوافدة. وتعتبر مسودة القانون جزءاً من الجهود الحكومية لمعالجة "خلل" التركيبة السكانية في البلاد من خلال تقليل عدد الوافدين الذين بلغ عددهم ٣,٣ مليون شخص بنهاية العام الماضي أو ما يعادل ٧٠% من إجمالي التعداد السكاني.

الرسم البياني ٥: الإنفاق الاستهلاكي عبر نقاط البيع والصراف الآلي و الإنترنت

(% النمو السنوي)



استقرار معدل التضخم عند مستوى ١,٩% في مايو

استقر معدل تضخم أسعار المستهلكين عند مستوى ١,٩% على أساس سنوي في مايو، دون تغيير عن قراءة الشهر السابق ونهاية الربع الأول، إذ استقرت معدلات التضخم عبر لمعظم المكونات الفرعية بصفة عامة (الرسم البياني ٦). إلا أن مؤشر تضخم أسعار المواد الغذائية ارتفع إلى ١,٩% مقابل ١,٣% في أبريل فيما قد يعزى إلى اضطرابات في جانب العرض. وظل أداء مؤشر التضخم "الأساسي"، الذي يستثني كلاً من المواد الغذائية والسكن، مرتفعاً في مايو، إذ بلغ ٣,٤%. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن دقة البيانات قد تأثرت بشدة في مايو بسبب مشكلات إحصاء العينات نتيجة لعمليات الإغلاق الكامل التي تم فرضها لاحتواء الجائحة على مستوى البلاد. وفي واقع الأمر، لاحظت الإدارة المركزية للإحصاء أنه بسبب نقص البيانات الخاصة بأسعار معظم المكونات الفرعية (بما في ذلك الملابس والمعدات المنزلية والسلع المتنوعة)، فقد تم احتساب الأسعار باستخدام متوسط البيانات التاريخية.

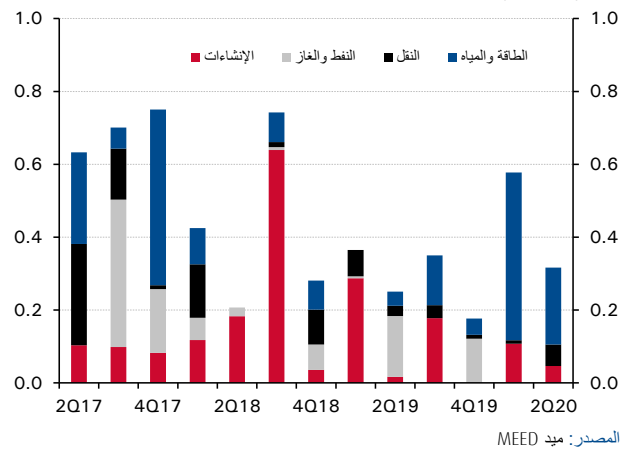
حذرة فيما يخص فاتورة أجور القطاع العام، إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الإيرادات بما في ذلك تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، وربما يتطلب الأمر استحداث قواعد أو أهداف متوسطة الأجل لمعالجة الإنفاق و/أو العجز.

ترجع وتيرة إسناد المشاريع في الربع الثاني في ظل فرض إجراءات الحظر

تباطأت وتيرة إسناد المشاريع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ لأسباب منطقية في ظل فرض التدابير الحكومية لإبطاء تفشي جائحة كوفيد-١٩. ووفقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن مجلة ميد الاقتصادية، بلغت قيمة المشاريع التي تم إسنادها في النصف الأول من العام الحالي ما مقداره ٨٩٥ مليون دينار كويتي، من ضمنها ٥٧٨ مليون دينار كويتي و٣١٧ مليون دينار كويتي في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٠، على التوالي (الرسم البياني ٤). وكان مشروع معالجة النفايات الصلبة في كبد من أبرز المشاريع الرئيسية التي بدأ طرحها في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (بقيمة ٢١١ مليون دينار كويتي) تحت رعاية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فظهرت أرقام مجلة ميد الاقتصادية انتعاش أنشطة المشاريع المتوقع إسنادها في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ والتي تصل قيمتها إلى حوالي ٢,٩ مليار دينار كويتي تقريباً. وقد تعكس تلك الأرقام نظرة متفائلة باعتبار معدلات التنفيذ التي شهدناها مؤخراً، مع اعتبار أن إحراز معدلات أدنى من الانتعاش قد يكون مقبولاً نظراً للتخفيف التدريجي لقيود الإغلاق.

الرسم البياني ٤: إسناد المشاريع

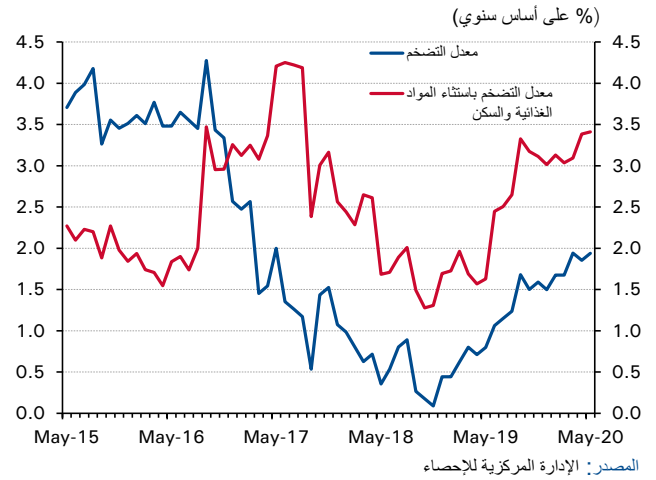
(مليار دينار)



الإنفاق الاستهلاكي يشهد تعافياً قوياً بنهاية الربع الثاني

تشير أحدث البيانات إلى أن معاملات نقاط البيع والمشتريات عبر الإنترنت ومعاملات أجهزة السحب الآلي - مقاييس الإنفاق الاستهلاكي - قد انخفضت بنسبة ٢,٦% فقط على أساس سنوي في يونيو فيما يعد تحسناً ملحوظاً مقارنة بالانخفاض الحاد بنسبة ٤٧% الذي تم تسجيله في مايو (الرسم البياني ٥). ويأتي التحسن وسط تخفيف إجراءات الحظر بما في ذلك إعادة فتح مراكز التسوق والمحلات التجارية بصفة عامة بنهاية يونيو. ومن الممكن أن يعزى الانتعاش في الإنفاق بتزايد الطلب المكبوت بعد أشهر من العمليات الشرائية الضعيفة نتيجة لإغلاق أنشطة الأعمال بالإضافة إلى زيادة الدخل المتاح على خلفية تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر بدءاً من أبريل. ومن منظور أكثر دقة، انخفضت معاملات نقاط البيع بنسبة ٣٥% في يونيو مقابل انخفاض بنسبة ٧٦% في مايو وبما يقارب نفس معدل التراجع الذي شهدناه في مارس بنسبة ٣٤% قبل تطبيق إجراءات الحظر. وفي ذات الوقت، تزايدت المشتريات عبر الإنترنت بنسبة ١٧٠% على أساس سنوي في يونيو مقابل ٧٣% في مارس مما يعكس ما عهدناه

الرسم البياني ٦: التضخم في أسعار المستهلك



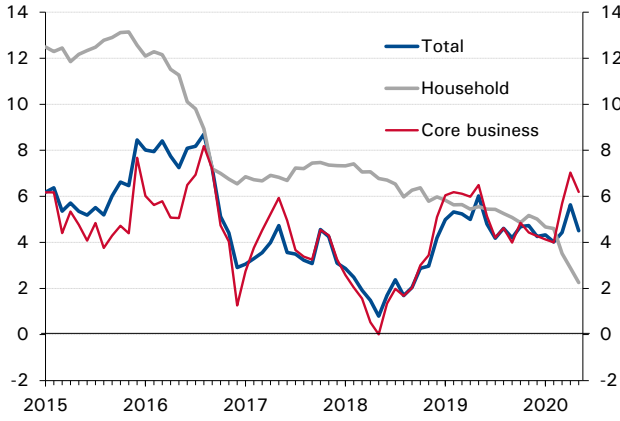
وفي المقابل، سجل حساب استثمارات محفظة الأوراق المالية وأدوات الدين تدفقا صافيا للخارج قدره ١٠,٥ مليار دينار كويتي و ٢,٦ مليار دينار كويتي على التوالي، وذلك في ظل الأداء القوي للأسواق العالمية للأوراق المالية وأدوات الدين، هذا إلى جانب الاكتتاب العام لشركة أرامكو والأداء الإيجابي للبورصات الخليجية. ومن جهة أخرى، سجل الاستثمار المباشر في الخارج صافي تدفقات بقيمة ٠,٨ مليار دينار كويتي، إذ انخفضت استثمارات الأوراق المالية في الخارج بمقدار ٠,٧ مليار دينار كويتي، في اتجاه معاكس للمرة الأولى لمسارها الذي سلكته منذ عام ٢٠١٤. وأخيراً، ارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية الدولية لبنك الكويت المركزي بمقدار ٠,٨ مليار دينار كويتي إلى ١٢,١ مليار دينار كويتي (٢٩,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بما يكفي لتغطية حوالي ٨,٧ شهراً من الودائع) بنهاية عام ٢٠١٩. أضف إلى ذلك الاحتياطيات الضخمة للهيئة العامة للاستثمار والتي تقدر قيمة أصولها بما لا يقل عن ٤٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع نمو الائتمان في مايو في ظل إجراءات الحظر

بعد النمو القوي نسبياً الذي شهدته الائتماني المحلي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، خفت حدة هذا التوسع خلال شهري أبريل ومايو (بالنسبة لمعظم الشهر الأخير تم فرض إغلاق كامل لاحتواء الجائحة)، الأمر الذي أدى إلى تسجيل نمواً بنسبة ٢,٢% منذ بداية العام حتى شهر مايو، أو ما يعادل ٤,٥% على أساس سنوي (الرسم البياني ٨). ويعزى نمو الائتمان في أبريل ومايو بصفة رئيسية لإقراض الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية (أي شركات الاستثمار).

الرسم البياني ٨: الائتمان المصرفي

(% على أساس سنوي)



وبعد أن سجل الإقراض الممنوح للشركات نمواً بنسبة ٣,٤% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، تراجع بشكل تدريجي بعد ذلك، مما أدى إلى تسجيل نمو بنسبة ٤,٥% منذ بداية العام الحالي حتى نهاية مايو (٦,٢% على أساس سنوي). ونلاحظ أن قطاع التجارة شهد أعلى معدل نمو حتى الآن خلال العام الحالي بما يقارب حوالي ١٥% منذ بداية العام حتى تاريخه، أي ما يمثل ٥٠% من حجم نمو إقراض الشركات خلال نفس الفترة. ومن جهة أخرى، كان الإقراض الموجه لقطاع العقار، وهو أكبر مكونات إقراض قطاع الأعمال، ثابتاً تقريباً للشهر الثاني على التوالي مسجلاً نمواً محدوداً بلغت نسبته ٢,٣% منذ بداية العام.

وبعد الانخفاض الهامشي الذي شهدته التسهيلات الائتمانية الشخصية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، واصل ائتمان الأفراد اتجاهه التراجعي، مما أدى إلى تسجيله انخفاضاً بنسبة ٠,٦% منذ بداية العام حتى نهاية مايو (+٢,٣% على أساس سنوي)، حيث ضعف أداء مكونات الائتمان الشخصي في أبريل ومايو في ظل انخفاض القروض السكنية بنسبة ٠,٥% منذ بداية العام حتى تاريخه، بينما

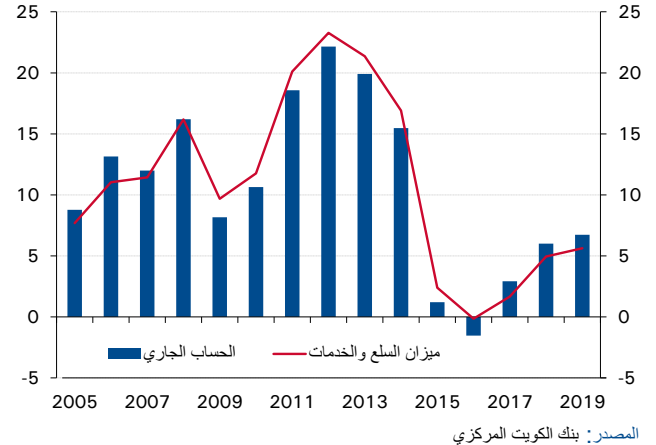
ونتوقع أن يتباطأ معدل التضخم في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بصفة رئيسية على خلفية ظهور موجة جديدة من انخفاض الإيجارات. وبناء على ذلك، نتوقع أن يتراجع معدل التضخم الكلي إلى حوالي ١,٠% في المتوسط في عام ٢٠٢٠ مقابل ١,١% في عام ٢٠١٩. وفي المقابل، من المتوقع أن يظل معدل التضخم الأساسي أعلى نسبياً في حدود تتراوح ما بين ٢-٣% نظراً لأن ضعف نمو الطلب، والذي قابله، إلى حد ما، نقص في العرض على خلفية تأثير تدابير الحظر على الخدمات اللوجستية.

ارتفاع فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٩

وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، سجل الحساب الجاري الكويتي فائضاً قدره ٦,٧ مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعدل أعلى من مستوى الفائض المحقق في عام ٢٠١٨ (الرسم البياني ٧) بقيمة ٦,٠ مليار دينار كويتي وذلك على الرغم من انخفاض سعر خام التصدير الكويتي في عام ٢٠١٩، بالمتوسط، بنسبة ٦% إلى ٦٤ دولاراً للبرميل. وكان تقلص حجم عجز حساب الخدمات بمقدار ٢,٣ مليار دينار كويتي ليصل إلى ٥,١ مليار دينار كويتي من أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز فائض الحساب الجاري. ومن جهة أخرى، أظهر الحساب المالي لميزان المدفوعات - الذي يقيس التغيرات في صافي الموجودات الخارجية للمقيمين وغير المقيمين - زيادة في صافي التدفقات للخارج لتصل إلى ٧,٤ مليار دينار كويتي مقابل ٦,٦ مليار دينار كويتي في عام ٢٠١٩، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة قيمة محفظة الاستثمارات في الأسواق المالية الخارجية بشكل ملحوظ.

الرسم البياني ٧: رصيد الحساب الجاري

(مليار دينار)



سابقاً انضمام السوق في مايو)، وبالتالي التقليل من حالة عدم اليقين التي سادت السوق بشأن تدفقات صناديق الاستثمارات الخاملة المستقبلية ذات الصلة بترقية السوق والتي قد تتراوح قيمتها ما بين ٢ إلى ٣ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أنشطة التداول من حيث كمية الأسهم المتداولة والتي بلغت ٣,٦ مليار سهم في يونيو، بنمو بلغت نسبته ٣٨% على أساس سنوي بما يعكس توافر مستوى جيد من السيولة.

وعلى الرغم من بوادر التحسن المختلفة، إلا أن هناك بعض المخاطر السلبية نظراً لحالة عدم اليقين المحيطة بكل من تداعيات فيروس كورونا وأسعار النفط، وتزايد المخاوف بشأن الأوضاع المالية للحكومة. كما أن الانخفاض المتوقع في أعداد الوافدين في ظل فقد ان الوظائف وطرح الحكومة لمناقشة حصص العمالة الوافدة، سيؤثر على الطلب على السلع والخدمات ويمكن أن يؤثر بدوره على ربحية ونمو الشركات المدرجة. كما قد تؤثر بعض العوامل العالمية سلباً على الأصول المحلية، مثل احتمال عودة التوترات التجارية للظهور مجدداً على الساحة ونمو الاقتصاد العالمي بوتيرة أبطأ من المتوقع.

ارتفعت القروض الاستهلاكية بنسبة ١,٥% فقط منذ بداية العام مقابل ارتفاعها بنسبة ٣٦% في عام ٢٠١٩.

ومن جهة أخرى، شهدت ودائع المقيمين نمواً قوياً للشهر الثاني على التوالي بعد تراجع بنسبة ٠,٤% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى تسجيلها لنمو بنهاية مايو بنسبة ٢,٥% منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وقد كان هذا الأداء مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو ودائع القطاع الخاص التي زادت في أبريل ومايو بأسرع وتيرة تشهدها منذ حوالي سنة تقريباً، وهو الأمر الذي نتج عنه تسجيل معدل نمو بنسبة ٢,٤% منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، بينما ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة ٣,١% منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. أما ودائع غير المقيمين، فيعد ارتفاعها بنسبة تقارب ١٥% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ عادت مجدداً للتراجع مما يعكس نمواً بنسبة ٧,٧% منذ بداية العام حتى نهاية شهر مايو أي بما يمثل حوالي ٨% من إجمالي ودائع القطاع.

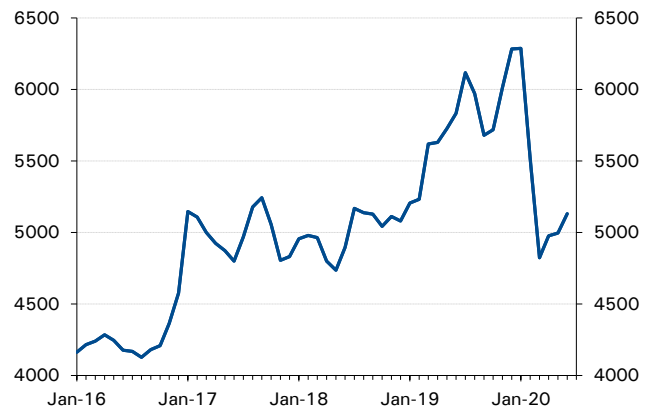
كما تشير نسبة القروض إلى الودائع، والتي بلغت نسبتها ٨٦,٥% في مايو مقابل ٨٨% في مارس و٨٧% في ديسمبر ٢٠١٩، إلى استقرار مستويات السيولة بصفة عامة.

بورصة الكويت تستعيد جزئياً بعض الخسائر التي سجلتها في الربع الثاني

بعد الأداء الضعيف الذي امتد من مارس إلى الربع الثاني، تمكنت الأسهم من تعويض جزء من خسائرها بنهاية يونيو بفضل تخفيف قيود الحظر وارتفاع أسعار النفط. ودفع الأداء الجيد الذي شهدته شهر يونيو إلى تسجيل مؤشر السوق العام لنمو ملحوظ بنسبة ٦% على أساس ربع سنوي على خلفية النمو الجيد لأسهم السوق الأول بصفة عامة وذلك على الرغم من انخفاض المؤشر بنسبة ١٨% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الثاني (الرسم البياني ٩). وساهم هذا التعافي خلال يونيو في زيادة القيمة السوقية إلى ٢٩,٢ مليار دينار كويتي مقارنة بمستوياتها المنخفضة التي بلغت حوالي ٢٠ مليار دينار كويتي تقريباً في أبريل، لتقترب بذلك من مستويات ما قبل الجائحة.

الرسم البياني ٧: بورصة الكويت

(مؤشر، نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، الذي كان سلبياً على مدى ثلاثة أشهر متتالية، فقد استعاد نشاطه مجدداً في يونيو، إذ ارتفعت التدفقات الصافية إلى ٣,٤ مليون دينار كويتي، مما يشير إلى تجدد اهتمام المستثمرين الأجانب في الأسهم الكويتية، وإن كان هذا المعدل ما يزال دون مستويات ما قبل الجائحة. وقد ساعد في تعزيز هذا التوجه على الأرجح تأكيد مورجان ستانلي مؤخراً قرارها بترقية السوق للانضمام إلى مؤشر الأسواق الناشئة في نوفمبر من العام الحالي (كان من المقرر

توقعات / تقديرات		٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
(مليار دينار)									
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٤٩,٤	٤٦,٣	٣٤,٥	٣٣,١	٣٦,٦	٤٢,٥	٤١,٧	٤١,٧	٤١,٤
النفطي	٣٢,٧	٢٩,٢	١٥,٧	١٣,٦	١٦,٢	٢١,٠	٢١,٠	١٩,٢	١٧,٦
غير النفطي	٢٢,٤	٢٣,٢	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٥,٢	٢٦,١	٢٦,١	٢٧,١	٢٨,٤
(% التغير)									
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١,١	٠,٥	٠,٦	٢,٩	٤,٧-	١,٢	١,٢	٠,٠	١,٨
النفطي	١,٨-	٢,١-	١,٧-	٣,٩	٩,٠-	٠,٢	٠,٢	٢,٥-	١,٠
غير النفطي	٤,٢	٤,٨	٠,٤	١,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٥
الانتماء الممنوح للقطاع الخاص	٨,١	٦,١	٨,٥	٢,٩	٣,١	٤,٢	٤,٢
عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)	١,٠	٣,٤	١,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٩
التضخم (%النمو السنوي، متوسط)	٢,٧	٣,٢	٣,٧	٣,٥	١,٥	٠,٦	٠,٦	١,١	١,٧
التضخم (%النمو السنوي، نهاية الفترة)	٢,٦	٣,٠	٣,١	٢,٤	١,١	٠,٤	٠,٤	١,٥	١,٥
(% من الناتج المحلي الإجمالي)									
الميزان المالي (قبل التحويلات لاحتياطي الأجيال القادمة)	٢٦,١	٧,٦	١٣,٤-	١٣,٩-	٨,٩-	٣,٠-	٩,٠-	٩,٠-	٣٢,٣-
الإيرادات	٦٤,٤	٥٣,٩	٣٩,٥	٣٩,٦	٤٣,٧	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٤,٤	٣١,٣
النفطية	٥٩,٣	٤٨,٦	٣٥,٠	٣٥,٤	٣٩,٠	٤٣,٤	٤٣,٤	٣٩,٤	٢٥,٦
غير النفطية	٥,١	٥,٢	٤,٥	٤,٣	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٦
المصروفات	٣٨,٣	٤٦,٣	٥٢,٩	٥٣,٦	٥٢,٦	٥١,٤	٥١,٤	٥٣,٤	٦٣,٦
تحويلات صندوق الأجيال القادمة	١٦,١	١٣,٥	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٤,٨	٤,٨	٤,٤	٣,١
الميزان المالي (بعد التحويلات لاحتياطي الأجيال القادمة)	١٠,٠	٥,٩-	١٧,٣-	١٧,٩-	١٣,٢-	٧,٩-	١٣,٥-	١٣,٥-	٣٥,٤-
الدخل الاستثماري	٧,٠	٨,٥	١٢,٤	١٣,٤	١٢,٩	١١,٣	١١,٣	١١,٩	١٥,٢
الدين العام	٣,١	٣,٤	٤,٦	١٩,٦	١٩,٨	١٤,٥	١٤,٥	١٢,٦	٢٤,٩
ميزان الحساب الجاري	٤٠,٣	٣٣,٤	٣,٥	٤,٦-	٨,٠	١٤,١	١٤,١	١٦,٤	٣,٠-
ميزان السلع	٥١,٨	٤٧,٧	٢٤,٤	١٧,٨	٢١,٣	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٦,٢	٨,٠
الصادرات	٦٦,٥	٦٤,٢	٤٧,٥	٤٢,٥	٤٥,٧	٥١,٣	٥١,٣	٤٨,١	٣٤,٥
الواردات	١٤,٧	١٦,٦	٢٣,٢	٢٤,٧	٢٤,٤	٢٢,١	٢٢,١	٢١,٩	٢٦,٦
صافي الخدمات	٨,٥-	١١,١-	١٧,٤-	١٨,٣-	١٦,٧-	١٢,٥-	١٢,٥-	١٢,٥-	١٤,١-
صافي الدخل الاستثماري	٨,٠	٩,٦	١١,١	١١,٧	١٥,٦	١٣,٠	١٣,٠	١٤,٤	١٦,٦
تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج	١١,٠-	١٢,٧-	١٤,٥-	١٥,٨-	١٢,٢-	١٠,٦-	١٠,٦-	١١,٧-	١٣,٥-
سعر الصرف (دينار مقابل دولار)	٠,٢٨٤	٠,٢٨٥	٠,٣٠١	٠,٣٠٢	٠,٣٠٣	٠,٣٠٢	٠,٣٠٢	٠,٣٠٤	...
سعر فائدة البنك المركزي (% نسبة مئوية)	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٢٥	٢,٥٠	٢,٥٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٢,٧٥	...
سعر خام التصدير الكويتي (دولار للبرميل)	١,٠٥	٩٥	٤٨	٣٩	٥١	٦٩	٦٩	٦٤	٣٩
إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	٢,٩٢	٢,٨٧	٢,٨٦	٢,٩٥	٢,٧٠	٢,٧٤	٢,٧٤	٢,٦٨	٢,٤٦

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني
*بالاستناد إلى تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني.

الجدول ٢: البيانات الاقتصادية الشهرية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٩	يناير ٢٠٢٠	فبراير ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢٠	أبريل ٢٠٢٠	مايو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠
٣٦,٩	٣٨,٤	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,١	٣٩,٣	٣٩,٣	...
٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٠	٤,٤	٥,٦	٤,٥	...
٣٨,٦	٣٨,١	٣٨,١	٣٧,٤	٣٨,٠	٣٨,٨	٣٩,٥	...
٤,٠	١,٢-	١,٤-	٣,٢-	٢,٤-	٠,١-	٣,٣	...
٠,٤	١,٥	١,٧	١,٧	١,٩	١,٩	١,٩	...
١,٧	٣,٠	٣,١	٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٤	...
٤٧٠	٣٣١	٣٠٢	٢٨٠
٥٦,١	٦,٠-	٤,٩-	٧,٦-
١٥٦	١٦٤	١٦٨
١٧٤	١٩٥	١٩٧
١٩٥	١٩٣	١٨٩
١١٠	١٠٥	١٠٠	٩٩	١٠٤	١٠٢	٩٦	...
٥٧	٦٦	٦٦	٥٦	٣٥	١٧	٢٤	٣٥
٥٠,٨	٦٢,٨٢	٦٢,٨٧	٥٥,١٦	٤٨,٢٣	٤٩,٧٥	٤٩,٩٦	٥١,٣١
٠,٦-	٤,٥	٠,١	١٢,٣-	١٢,٦-	٣,٢	٠,٤	٢,٧

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ٣: البيانات الاقتصادية الربع سنوية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

الربع الرابع ٢٠١٥	الربع الرابع ٢٠١٦	الربع الرابع ٢٠١٧	الربع الرابع ٢٠١٨	الربع الأول ٢٠١٩	الربع الثاني ٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠١٩	الربع الرابع ٢٠١٩
١,٧	٤,٠	٤,٣-	٢,٠	٠,٩	١,٨	٠,١	١,١-
٠,٩	٢,٢	٥,٨-	٢,٤	١,٦	٠,٤-	٥,٣-	٢,٦-
٠,٣	٢,٧	١,٦	١,٦	٠,٢	٤,٣	٧,١	٠,٦
٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٣,٢
١٠,٠	٩,١	١١,٤	١٠,٩	٧,٨	٦,٨
٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٩	١,٩
٣,٦	٤,١	٤,٧	٥,٤	٥,٠	٥,٢	٤,٨	٤,٧
٢,١	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٣



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com